

Distr.
GENERAL

A/51/703
2 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير في أعقاب تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (A/50/861/Add.2) عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وعملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٨٦/٥٠ جيم المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى أن أقدم إليها بصورة منتظمة تقارير عن أعمال البعثة المدنية الدولية في هايتي. ويحمل هذا التقرير الذي أعد بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية أنشطة البعثة التي قامت بها تحت الإشراف المشترك لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وهو يقيّم أيضا حالة حقوق الإنسان وأداء المؤسسات التي تعتبر عملياتها ذات أهمية حاسمة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ثانيا - السياق السياسي

٢ - اضطرب الهدوء العام الذي وصفه تقريري السابق، في آب/أغسطس بحوادث عنيفة سلطت الأضواء على الحالة الأمنية وعلى طريقة رد فعل الحكومة. وقد أدت بيانات صدرت بلهجة تهديد متزايدة عن أفراد عسكريين سابقين يطالبون بدفع ما يعتبرونه مستحقاتهم، وحوادث أدانتها الحكومة بوصفها أعمالا لتقويض الاستقرار، وإشعارات عن مؤامرة تدبّر ضد الدولة، إلى اعتقال ١٩ شخصا في ١٧ آب/أغسطس. من بينهم ١٥ من الجنود المسرحين وعضوان من الحركة من أجل التنمية الوطنية، وهي حزب معارض يسعى إلى اجتذاب الجنود السابقين.

٣ - وفي الأيام التالية، أطلقت عيارات نارية على مركز الشرطة الرئيسي في العاصمة، وعلى مبني البرلمان ودار التلفزة الوطنية، وفي ٢٠ آب/أغسطس اغتيل اثنان من زعماء الحركة من أجل التنمية الوطنية. وادعى زعماء أحد الأحزاب المعارضة أن الحكومة مشتركة في العملية، في حين أوردت الصحفة

تصريحات لمسؤولين أجانب اتهموا فيها وحدة الأمن الرئاسي بالاشتراك في العملية. وأدى ذلك إلى وقف الموظفين المسؤولين عن الوحدة عن أعمالهما في أيلول/سبتمبر، وإلى بذل جهود ثنائية ودولية لتعزيز أمن الرئيس.

٤ - ومنذ ذلك التاريخ، تحسنت الحالة لعدة أسباب: التزمت الحكومة علناً بمعالجة مسألة التزاماتها تجاه الجنود المسرحين الذين امتنعوا، في آخر الأمر، عن تشويش النظام العام أو التهديد بتشويشه؛ واعتمد البرلمان قوانين إصلاح الاقتصاد والقطاع العام؛ وبذا أن أداء قوة الشرطة الجديدة يتحسن. ومع ذلك ظلت الحالة هشة. وتواصلت الاحتجاجات، لأسباب اجتماعية - اقتصادية ضد الفساد، متسببة في تشويش النظام العام. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حدثت عمليات اعتقال جديدة لأشخاص منهم زعيم الاتحاد من أجل الحرية والتقدم في هايتي، وهو أحد أحزاب المعارضة، بتهم التآمر ضد أمن الدولة. وهناك تحديات صعبة ينبغي مواجهتها في المستقبل، لا سيما تعزيز سلطة الدولة، وإصلاح نظام العدالة، وتنفيذ أوجه إصلاح الاقتصاد والقطاع العام. وفي هذا السياق، تعكس الانقسامات في صفوف حركة لافالاس الحاكمة، وكذلك انعدام ثقة أحزاب المعارضة في الحكومة، في مواقفها من الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت، وسيطلب الأمر مهارة إدارية من جانب الحكومة.

ثالثا - أنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي

٥ - استجابة لتوصية الأمين العام، وإثر الطلب الذي تقدم به الرئيس بريفال في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/50/861/Add.2)، مددت الجمعية العامة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (القرار ٨٦٥٠ جيم). ولا يزال قوام البعثة وولايتها دون تغيير.

٦ - وتواصل البعثة، بقوام فعلي يقل متوسطه بعض الشيء عن المستوى المحدد البالغ ٦٤ من أفراد الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية، الحضور باستمرار في سبع من تسع مناطق إدارية في البلد.

٧ - وقد كلفت البعثة بـ : (أ) التتحقق من احترام هايتي لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية احتراماً كاملاً؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية بناءً على طلب حكومة هايتي، في ميدان بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة أو إنشاء هيئة قضائية نزيهة؛ (ج) دعم وضع برنامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بغية العمل على تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على توطيد الديمقراطية الدستورية الطويلة الأمد في هايتي والإسهام في تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٨ - ولا يزال رصد سلوك الشرطة، لا سيما فيما يتصل باحترام حقوق الإنسان واتباع الطرق القانونية، يمثل نشاطاً رئيسياً من أنشطة البعثة. وفي مجال بناء المؤسسات، اشتهرت البعثة في برامج تدريبية في كل من مدرسة القضاة وأكاديمية الشرطة، وتعاونت أيضاً مع وزارة العدل ومع المانحين. ونُفذ عدد من توصيات البعثة ومقترحاتها فيما يتصل بالشرطة والهيئات القضائية، أو هي في مرحلة التنفيذ. وتباطأت أنشطة النهوض بحقوق الإنسان وأنشطة التثقيف المدني التي تتطلب إنفاقاً، بسبب التأخير في تجديد ولاية البعثة. أما أنشطة الإعلام المتصلة بعمل البعثة فقد تواصلت بسرعة.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٩ - بقي التحسن الذي شهدته حالة حقوق الإنسان، وأظهرت السلطات التزاماً متوافلاً بمكافحة الإفلات من العقاب وبتعزيز حماية حقوق الإنسان. وظلت انتهاكات موظفي الدولة للحق في الحياة وللسلامة البدنية تحدث من حين إلى آخر. وفي الوقت نفسه، ورغم بعض التحسن، لا تزال هناك أمور تبعث على القلق الشديد في المجال القضائي، منها الانتهاكات السافرة للإجراءات القانونية والدستورية وكذلك استمرار وجود عيوب فيما يتصل باحترام الإجراءات الواجب اتباعها.

ألف - تقارير عن انتهاكات ارتكبها الشرطة الوطنية الهايتية

١٠ - يبدو أن رد الفعل الصارم من جانب السلطات على حوادث العنف الفظيع المذكورة آنفاً، وضعت حداً لأسوء حالات الإساءة المقصودة - الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب - التي ظهرت خلال السبعة أشهر الأولى من هذا العام. ومع ذلك، قُتل تسعة أشخاص برصاص الشرطة في أيلول/سبتمبر، وهو أكبر رقم منذ شهر آذار/مارس، مما يجعل مجموع القتلى منذ كانون الأول/يناير يتجاوز الأربعين. وجدت آخر الحوادث في بور - أو - برانس، وأبلغ عن حوادث أخرى في مقاطعتي آركيبوبيت، وغراند آنس، وفي المقاطعة الشمالية. وفي حين قد توجد أسباب مشروعة لاستخدام القوة في بعض الحالات، يبدو أن بعض الحالات الأخرى استُعملت فيها القوة بشكل مفرط. وأبلغ عن تنفيذ إعدام بإجراءات موجزة في أيلول/سبتمبر، وربما في حالة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر. على أنه لا يبدو أن أيًا من هذين الحادثين له دوافع سياسية. وجدت عدة حوادث مؤخرًا، أسفز بعضها عن مقتل أشخاص، عندما اشترك أفراد من الشرطة بلباس مدني، معظمهم خارج أوقات العمل، في خلافات واستعملوا فيها أسلحتهم النارية في أماكن عامة. واستجابة مكتب المفتش العام بسرعة لهذه الحوادث بإجراء تحقيقات فورية، وإيقاف المشتبه في اشتراكهم فيها عن العمل ونزع أسلحتهم، في انتظار نتائج تلك التحقيقات. بيد أن توادر الحوادث وطابعها يوحي بالحاجة إلى مراقبة استعمال الأسلحة النارية مراقبة أكثر صرامة.

١١ - وانخفض عدد الادعاءات بتعرض الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة إلى الضرب بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، لا سيما في بور - أو - برانس. ولم يبلغ معظم المحتجزين الذين استجوبتهم البعثة في أنحاء البلد عن تعرضهم لسوء المعاملة. وقد عومل المحتجزون البارزون، منهم أعضاء أحزاب المعارضة وأفراد سبقون في القوات المسلحة لهايتي، معاملة جيدة عموماً قبل نقلهم إلى السجن، ولكن مجموعة منهم تعرضت، حسب الادعاء، إلى التهديد والمعاملة العنيفة أو الضرب خلال الاعتصال أو الاستجواب. وادعى أيضاً بعض الأفراد المعتقلين والمتهمين بارتكاب جرائم مسلحة للضرب.

باء - الحوادث التي ادعى اشتراك وحدات من الشرطة
أو الأمان فيها

١٢ - أثارت البعثة المدنية في عدة مناسبات في تعاملها مع السلطات مسألة انشغالها بادعاءات حدوث انتهاكات من جانب أفراد حرس القصر الرئاسي ووحدة الأمن الرئاسي. ولم تثبت إلى حد الآن الادعاءات بأن أفراد الحرس الرئاسي اشتركوا في قتل اثنين من أعضاء الحركة من أجل التنمية الوطنية في آب/أغسطس. ويبدو أنه لم يسجل أي تقدم في عملية التحقيق القضائي في عمليتي القتل. وقد بدأت الشرطة الوطنية الهايتية تحقيقاً داخلياً.

١٣ - وأصدر الرئيس بريفال في أواخر آب/أغسطس تعليمات صارمة إلى وحدات الأمن في القصر، لامتناع عن القيام بأية عمليات أمنية باستثناء ما يتصل منها بحماية الرئيس والقصر. وإضافة إلى ذلك، صدر مرسوم مؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، لم يعلن عنه إلا في أيلول/سبتمبر، بوضع وحدات أمن القصر تحت سلطة الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك ما يتصل بالإجراءات التأديبية.

١٤ - وأثارت البعثة المدنية أيضاً مسألة انشغالها بوجود قوات أمن موازية، بما فيها قوة كثيفة التسلح تسمى بالشرطة البلدية في العاصمة. وادعى أن خمسة أفراد أمن تابعين بلدية بور - أو - برايس طردوا بعد اتهامهم بالاشتراك في آب/أغسطس في قتل شخص اشتبه في أنه سارق. ووردت من بعض المناطق الريفية أيضاً تقارير عن تعرض أعضاء مجالس إدارة فروع البلديات للضرب.

جيم - إجراءات الاعتقال والاحتجاز

١٥ - واصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي رصد إجراءات الاعتقال والحملة القانونية للمحتجزين في مراكز الشرطة وفي السجن. ووجهت انتباه السلطات إلى عدم احترام إجراءات الاعتقال والاحتجاز القانونية والدستورية الذي أبلغ عنه في عدد من الحالات، منها اعتقال أحد قضاة الأمن اتهمته الشرطة بالإفراج عن معتقلين إفراجاً غير قانوني، وعدم احترام أمر من المحكمة بإطلاق سراح زعيم أحد أحزاب المعارضة. وأبلغ عن حالات تأخر فيها تقديم المحتجزين أمام القضاة في غضون فترة الـ ٤٨ ساعة التي ينص عليها الدستور، وإن كان هذا الشرط يُحترم عموماً.

١٦ - ومن التطورات الجديدة اعتقال ما يزيد على ٤٠ شخصاً اتهموا بتهديد أمن الدولة وبتهم أخرى ذات صلة، بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. وصدرت أوامر اعتقال ضد ما يزيد عن ٦٠ شخصاً آخرين في تشرين الأول/أكتوبر. وأعربت البعثة المدنية عن قلقها لغموض الاتهامات الموجهة إلى المحتجزين، والتي لم تتضمن تهماً فردية. ومن بين المعتقلين أعضاء سبقون في القوات المسلحة الهايتية، وأعضاء في الحركة من أجل التنمية الوطنية، وزعيم حزب المعارضة "التحالف من أجل الحرية والتقدم في هايتي"، وعمدة سابق. ورغم الإفراج عن بعض المعتقلين، لا يزال معظمهم في السجن في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ورصدت البعثة المدنية وضعهم القانوني وظروف احتجازهم. وقد مثل كلهم باستثناء ستة منهم أمام قاضي الأمن، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، وإن حدث ذلك بالنسبة لبعضهم بعد

انقضاء مدة الـ ٤٨ ساعة. ويبدو أن معظم القضايا أحيلت إلى قاضي تحقيق. واستجوب بعض المعتقلين من طرف وحدة خاصة أنشأها المدعي العام في بور - أو - برايس. وأثارت البعثة المدنية مع وزير العدل والمدعي العام قلقها بشأن قانونية الوحدة، وجود أشخاص لا ينتمون للشرطة ولا للنظام القضائي فيها وعدم القيام، على ما يبدو، بالدراسة القضائية المناسبة. وأحيطت البعثة علما فيما بعد بأن الوحدة ألغت.

١٧ - وأبلغ عن تقدم محدود، في الحالات التي حدث فيها تقدم، في مجال احترام الإجراءات القانونية المتتخذة ضد ١٠ أشخاص متهمين بجرائم تحصل بأمن الدولة، اعتقلوا بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٦. وقد انقضى أجل تحديد وضعهم القانوني على يد القاضي المكلف بالقضية، حسب ما يقتضيه القانون الجنائي. ويبدو أن أربعة من المتهمين ليست لهم ملفات قضائية. وواصلت البعثة أيضا توجيهه الانتباه عن طريق التقارير العلنية والاجتماعات مع السلطات إلى العديد من الحالات الأخرى التي طالت فيها مدة الاحتجاز قبل المحاكمة في السجون وفي مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة في أنحاء البلد، وإن لوحظ تحسن في بعض الحالات في مناطق معينة.

دال - التحقيقات في الانتهاكات التي يرتكبها موظفو الدولة

١٨ - وحدت الآليات الداخلية للتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة، ووجهت سلطات الشرطة تحذيرا واضحا من أن تلك الممارسات ليست مقبولة وأن المشتكين فيها سيحصلون أو يوقفون مؤقتا عن الخدمة. وببدأ المفتش العام يحيل القضايا إلى المدعي العام في بور - أو - برايس ليتخذ بشأنها المزيد من الإجراءات، واعتقل البعض من أفراد الشرطة بتهمة ارتكاب انتهاكات وأنشطة إجرامية أخرى. واعتقلت الشرطة أيضا عددا من موظفي الشرطة الوطنية الهايتية المشتبه في اشتراكهم في أنشطة إجرامية، وكُففت الجهود لإدانة الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة، إدانة علنية، وإطلاع الرأي العام على التدابير التأدبية المتتخذة.

١٩ - وفي حين أنه لم يبلغ إلى علم البعثة المدنية سوى القليل من ادعاءات بارتكاب حراس إدارة السجون انتهاكات خلال هذه الفترة، يجدر باللاحظة أن المسؤولين عن السجون أفادوا أن حادثة الاعتداء بالضرب في ٣ أيلول/سبتمبر على اثنين من المحتجزات في سجن فور ناشونال في بور - أو - برايس لم تسلط فيها عقوبة أكثر من توجيه توبيخ عام.

هاء - مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة نظام الأمر الواقع

٢٠ - لا توجد بوادر عديدة عن حدوث تقدم في التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بالرغم من أن الحكومة شعرت بال الحاجة إلى تكثيف جهودها لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، وذلك تحت ضغط الجمهور، إثر تبرئة رجلين اتهما بمقتل وزير العدل غي مالاري في عام ١٩٩٣، والاحتجاج على التأخير في تقديم المسؤولين عن مذبحة رابوتو في عام ١٩٩٤ إلى العدالة. وصدرت أحكام على مجموعة صغيرة من

الأفراد العسكريين السابقين والمعاونين معهم بسبب انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان، لا سيما في مقاطعة الوسط، ولكن آخرين أفرج عنهم أو لا تزال أوامر القبض عليهم معلقة.

٢١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، الذكرى السنوية للانقلاب، بدأت الحكومة توزع تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالحق والعدل. وفيما يتعلق بالوثائق التي احتجزتها قوات الولايات المتحدة في مقر القوات المسلحة لهايتي والجبهة الثورية من أجل التقدم والرقي في هايتي عند تدخل القوة المتعددة الجنسيات في هايتي، لم يتم التوصل إلى اتفاق ثنائي بشأن شروط تسليمها إلى السلطات الهايتية.

وأو - عمليات القتل في إطار "العدالة الشعبية"

٢٢ - اتسمت التقارير عن عمليات القتل في إطار "العدالة الشعبية" - وهي عمليات تقتل فيها الجماهير أشخاصاً يشتبه في أنهم ارتكبوا أعمالاً إجرامية أو ارتبطوا بأشخاص ارتكبوا أعمالاً إجرامية - بالقلب الحاد. فمن كانون الثاني/يناير إلى آخر أيلول/سبتمبر، بلغ عن مقتل ١٠١ من الأشخاص في ٥٠ حادثة من هذا النوع. وكانت الأرقام لشهري آب/أغسطس (عملية قتل واحدة) وأيلول/سبتمبر (ثلاث عمليات) من أقل أرقام السنة، ولكنها ارتفعت ارتفاعاً حاداً في تشرين الأول/أكتوبر (تسعة عمليات). وتتضح مرة أخرى الصعوبات التي يواجهها مسؤولو الدولة في ممارسة سلطتهم في حادثة قُتلت فيها أحد هؤلاء الضحايا بعد إخراجه عنوة من قاعة المحكمة وأمام الشرطة ومسؤولي القضاء.

خامساً - أنشطة بناء المؤسسات التي تضطلع بها البعثة المدنية الدولية في هايتي

ألف - الشرطة الوطنية الهايتيّة

٢٣ - لا تزال إدارة الشرطة الوطنية الهايتيّة تعالج أوجه الضعف الهيكلي والقيود التشغيلية التي تعوق فعالية الشرطة الوطنية الهايتيّة، وذلك بمساعدة عنصر الشرطة المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، والمانحين الرئيسيين. ومثلما حدث من قبل، استعمل الرئيس بريفال سلطته لتعزيز هذه الجهود برئاسته للجنة المعنية بتطوير المؤسسات، التي تضم مسؤولين من الحكومة والشرطة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، والمانحين، والبعثة المدنيّة. وكللت هذه الجهود ببعض النجاح وبدأت صورة أداء الشرطة الوطنيّة الهايتيّة في بور أو برايس تتحسن في نظر الجمهور. وقد اعترف للشرطة، بشكل خاص، بالنجاح في تمكين المدارس من بداية السنة الدراسية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر دون اضطرابات، بالرغم من تهديد المنظمات التي كوّنها أفراد القوات المسلحة الهايتيّة السابقون بعرقلة ذلك.

٢٤ - وأسفر غياب الشرطة في المناطق الريفية عن استمرار ممارسة اللجوء إلى الشرطة شبه الرسمية (مثل الشرطة المتقطعة) وأعضاء مجالس إدارات المناطق الريفية وغيرهم للقيام بمهام الشرطة. وهذه المشكلة بحاجة إلى حلّ عاجل لمنع رسوخ قوات الأمن الموازية وعودة لجان الأمن الأهلية المحلية.

٢٥ - وشددت البعثة المدنية على رصد أداء الشرطة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واشتركت في تدريب أفراد الشرطة في جميع المستويات، والتوصية باتخاذ تدابير لتحسين بعض الإجراءات التشغيلية والتأدية، وتسهيل وصول الشرطة إلى الجمهور. ويجري اتخاذ بعض الخطوات للعمل بالتدابير التي أوصت بها البعثة المدنية في تقريرها في تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن سجل الشرطة المدنية الهايتية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد نُشر التقرير في آب/أغسطس.

٢٦ - عملت البعثة المدنية بتعاون وثيق مع مكتب المفتش العام الذي تحسنت قدرته وفعاليته تحسناً كبيراً خلال الأشهر القليلة الماضية. وأسفر التوجيه بإجراء تحقيقات داخلية، بمساعدة تقنية من الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي عن اتخاذ تدابير تأدية تراوحت بين الإنذار والفصل. وإلى حد آخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فصل حوالي ٤٠ فرداً من الشرطة عن القوة. بيد أنه من المؤسف له أنه لم يُفرج إلى حد الآن عن تقرير المفتش العام عن الأحداث التي جدت في سيتي سولي في آذار/مارس ١٩٩٦. وشددت سلطات الشرطة أيضاً على الدور الذي قام به مدير المقطوعات ومحافظو الشرطة الذين نُشروا مؤخراً في فرض الانضباط والتحقيق في الانتهاكات. ولزيادة تعزيز تدابير الانضباط الداخلي، اقترحت البعثة المدنية إضافة عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى قائمة انتهاكات مدونة سلوك الشرطة، التي يعاقب عليها القانون. وأحياناً إلى المفتش العام معلومات عن حالات جديدة من الانتهاكات الجسيمة التي وثّقتها البعثة المدنية، وعرضت أيضاً على سلطات الحكومة والشرطة المختصة مقترنات تتعلق بإحالة المعلومات من الشرطة إلى المدعين للقيام بالتحقيقات القضائية في الأعمال الإجرامية التي يرتكبها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٧ - إضافة إلى تدريب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية في مجال حقوق الإنسان، صممت البعثة المدنية الدولية في هايتي وحدة تدريبية عن استعمال القوة لتكميلة التدريب على استعمال الأسلحة النارية. وهي تشتراك أيضاً في إعداد برنامج لتدريب المحققين التابعين لمكتب المفتش العام وإعادة تدريب الحرس الرئاسي وحرس القصر. واستندت عروض التدريب إلى صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما مدونة السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة لأفراد إنفاذ القانون، وكذلك إلى أداء الشرطة الوطنية الهايتية، على نحو ما رصدها البعثة في الميدان، بما في ذلك حوادث الانتهاك وسوء السلوك.

٢٨ - وسعياً إلى تحسين ظروف الاحتجاز في مراكز الشرطة، وضفت البعثة المدنية سجل احتجاز، بالتعاون مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، ووفق على أن يوزعه مدير الشرطة الوطنية الهايتية. واشتركت البعثة المدنية أيضاً في حث الإدارة الوطنية للسجون على القيام، بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، بتحسين ظروف المساجين في مركز الشرطة "كارفور". وسيضطلع بمشاركة مماثلة في مراكز أخرى للشرطة، تستعمل في بعض المناطق استعمالاً متزايداً كمراكز احتجاز بسبب بطيء الإجراءات القضائية.

٢٩ - وتعاونت البعثة المدنية تعاوناً وثيقاً مع أفراد الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في مساعدة الشرطة المدنية الهايتية على تحسين وصولها إلى المجتمعات المحلية. واشترك أفراد الشرطة الوطنية الهايتية في الحلقات الدراسية التي نظمتها البعثة المدنية في مجال التثقيف المدني، وفي البرامج

الإذاعية التي تفسر دور الشرطة وتجيب على أسئلة الجمهور. وسمح ذلك في بعض الأماكن للشرطة المدنية الهايتية بتحسين علاقتها المتواترة مع المجتمعات المحلية. وفي غرائد آنس حيث اشتركت الشرطة الوطنية الهايتية اشتراكاً منتظماً في برامج التثقيف المدني للبعثة المدنية، بدأت الشرطة نفسها برنامجاً خاصاً بها.

باء - السجون ومرافق الاحتجاز

٣٠ - في أواسط تموز/يوليه، أضرب حراس السجن الوطني التابعون للادارة الوطنية للسجون للمطالبة بنفس الحقوق والأجور التي يتمتع بها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، مما أخر المحاكمات الجنائية في بور أو برايس. واستجابة لذلك، أعدت الحكومة مشروع قانون يضم الادارة الوطنية للسجون إلى الشرطة الوطنية الهايتية. بيد أن هناك بعض القلق من أن الروابط المقترنة بين المؤسستين قد تضعف استقلالية الادارة الوطنية للسجون.

٣١ - وبناءً على طلب إدارة السجون، قدمت البعثة المدنية تعليقات على مشروع أعدته الإدارة الوطنية للسجون بشأن الأنظمة الداخلية لمراقبة السجون، يتضمن مبادئ توجيهية تتعلق بتوفير الغذاء والخدمات الطبية، والنظافة الصحية، والوصول إلى التعليم والتدريب المهني، والاتصال مع العالم الخارجي، وكذلك التدابير الأمنية والتأديبية. ومن المتوقع اعتماد هذه الأنظمة قريباً.

٣٢ - واستجوب مراقبو البعثة المدنية في أنحاء البلد عدة مئات من المحتجزين لتقدير ظروفهم، ومعاملتهم، ووضعهم القانوني، وقد ثقوا حالات شهدت فيها الإجراءات القانونية تأخراً طويلاً أو سوء في اكتظاظ بعض السجون ومرافق الاحتجاز اكتظاظاً حاداً. وأسهمت في الاكتظاظ نزعة موظفي الهيئات القضائية إلى احتجاز المتهمين بمخالفات دنيا بدلاً من منحهم سراحًا مؤقتًا. ورغم تحسن ظروف الاحتجاز تحسناً مطرداً، لا تزال الحالة الصحية والتغذوية والرعاية الصحية دون المعايير الدولية. ولا يزال مشروع إصلاح السجون الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم التدريب إلى جميع موظفي السجون، بما في ذلك الدعم إلى الموظفين المسؤولين عن مسک سجلات السجون. ووضع البرنامج أيضاً خططاً لتجديد السجون في عدة أنحاء من البلد. ونظم ومول عمليات التجديد في سجن بور دي بي الذي كان مهدداً بالانهيار. واشتركت البعثة المدنية في استعراض نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجميع الأشخاص المحتجزين في بور أو برايس، يرمي إلى تحديد من ليست لهم سجلات فردية أو من توقف النظر في قضائهم.

جيم - نظام العدالة

٣٣ - عادت مسألة الإصلاح القضائي لتصبح مركز اهتمام الجمهور خلال هذه الفترة بأداء الهيئات القضائية فيما يتصل بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وأيضاً فيما يتصل بتناول القضايا التي اشترك فيها موظفو حكوميون سابقون، وأعضاء في أحزاب سياسية، وأفراد سابقون في القوات الهايتية المسلحة، اتهموا بالفساد أو هددوا أمن الدولة. واتضحت العيوب الصارخة في النظام القضائي عند محاكمة وتبرئة رجلين اتهموا بقتل وزير العدل غي مالاري، مما أثار استنكاراً جماهيرياً، لا سيما فيما يتعلق بدور

المدعي العام. ولأسباب منها الاستجابة إلى تزايد الانتقاد، قدم إلى البرلمان في ٣ تشرين الأول/أكتوبر مشروع قانون لإصلاح النظام القضائي. ويجري مجلس الشيوخ مناقشة وطنية بشأن أحكام مشروع القانون هذا، وبعضاها خلاف في نظر عدة قطاعات، لا سيما ما يتعلق بإنهاء مهام القضاة وتعيينهم. واضطاعت وزارة العدل بأشطة هامة أخرى قد تساعده، مع مرور الوقت، على استعادة ثقة الجمهور في النظام القضائي. أما في الأجل القصير، فستبقى ألح المشاكل وأصعب الاختناقات، وسيزيد من حدتها عدم وجود توافق للآراء على استراتيجية عامة.

٣٤ - واشتراك البعثة في اجتماعات التنسيق بين وزارة العدل والمانحين وكذلك في الاجتماع التنسيقي الشهري الذي يرأسه رئيس الوزراء والذي يعني برصد التقدم المحرز فيما يتصل بعدد من التدابير المتفق عليها في مجال العدل. بيد أن نسق التنفيذ الذي تقوم به وزارة العدل لم يبلغ بعد مستوى التقدم المحرز في الجمع بين الشرطة الوطنية الهايتية والإدارة الوطنية للسجون. وقد أدى ذلك إلى التوتر في بعض الحالات بين المؤسستين فيما يتصل بتحديد مجال اختصاص كل منهما ومن يتحمل مسؤولية أوجه النقص.

٣٥ - وتعاونت البعثة مع جهود وزارة العدل الرامية إلى تنفيذ الإصلاح القضائي، بدعم من مبادرتي فرنسا والولايات المتحدة لتعزيز النظام القضائي. ومن بين هذه الجهود مشروع لتحسين سجلات المقاضاة المدنية في ست مناطق رئيسية. ولوحظ إنجاز تقدم ملحوظ في إقامة النظام الجديد، رغم الصعوبات التقنية. واقتصرت البعثة المدنية أيضا على وزارة العدل اتخاذ تدابير عاجلة لتدارك التأخير الكبير في إنجاز الأعمال المتراكمه المتصلة بالقضايا الجنائية في بور أو برانس.

٣٦ - ورغم حدوث بعض التحسن في عدد الحالات التي نظر فيها القضاء، خلص استقصاء أجرته البعثة المدنية إلى أن الحالة تتسم بصعوبة بالغة في بور أو برانس حيث يوجد ٩٤ في المائة من المحتجزين في حالة احتجاز قبل المحاكمة، بالمقارنة بحوالي ٨٠ في المائة على الصعيد الوطني، وواصلت البعثة المدنية تيسير عقد اجتماعات بين سلطات السجون وسلطات الهيئات القضائية والشرطة لتحسين الاتصالات، وللزيادة من تبسيط مرحلة رفع الدعوى التي تسبق المحاكمة، وللتتأكد من عدم نسيان المحتجزين في خضم هذه العمليات. ولعبت هذه المبادرات دورا رئيسيا في التحسنات التي لوحظت في الأماكن التي نجحت في "عكس اتجاه" ارتفاع حالات الاحتجاز قبل المحاكمة.

٣٧ - وواصل مراقبو البعثة المدنية القيام بزيارات إلى موظفي الهيئات القضائية والمحاكم في جميع أنحاء البلد، وحضور المحاكمات، ورصد الواقع القانوني للمحتجزين، ومناقشة مسائل حقوق الإنسان فيما يتصل بالقانون الجنائي، والإجراءات الجنائية مع أعضاء الهيئات القضائية. وأبرزت نشرة صحفية أصدرتها البعثة المدنية في أيلول/سبتمبر مشكلة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وأوردت تفاصيل أوجه النقص في الإجراءات القضائية التي تمثل عوائق صعبة أمام عمليات التحقيق، مثل عدم اكتمال التحقيق الأولى، وبطء الإجراءات، وعدم وجود عدد كاف من موظفي الهيئات القضائية للقيام بالتحقيقات، وقلة التدريب والموارد. واتضحت أوجه عدم كفاية النظام خاصة خلال جلسات المحاكم الجنائية التي رصدها مراقبو البعثة المدنية. ومن بين أوجه النقص التي لوحظت، عدم إعداد القضايا إعدادا كافيا، وقلة التنظيم، وعدم تكوين هيئات المحلفين وتطبيق القانون تطبيقا اعتباطيا.

٣٨ - ولا تزال التحقيقات القضائية غير كافية. وفي حين قُدِّم بعض التدريب إلى الموظفين القضائيين والمدعين العامين في مدرسة القضاة بدعم من المجتمع الدولي، لا تزال الحاجة إلى المزيد من التدريب والموارد ملحة. وقدمنت البعثة المدنية إلى الحكومة مقترحاً بإنشاء وتدريب فريق خاص من المدعين والقضاة للتحقيق في حالات الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وفي أكثر الجرائم الجديدة جسامة. ووافقت وزارة العدل على إنشاء فريق، على سبيل الأولوية، مكون من إثنين من المدعين الإضافيين، وقاض للتحقيق، لدعم الموظفين القضائيين في غوناييف في التحقيق في مذبحة رابوتا في عام ١٩٩٤، التي ينتظر المحاكمة فيها عقيد سابق في القوات المسلحة لهايتي وزعيم سابق في الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي. ويتضمن المشروع أيضاً مرحلة ثانية من تدريب عدد كبير من الموظفين، يتحوال آخر الأمر إلى دورة دراسية تدريبية دائمة لجميع موظفي الهيئات القضائية خطوة ثلاثة للزيادة من قدرتهم على إجراء التحقيقات بكفاءة مهنية.

٣٩ - ولا يزال أداء الهيئات القضائية يصطدم بمشاكل مادية وسوقية، مثل قلة مبانى المحاكم، وقلة المعدات الأساسية. بيد أنه يجري بناء محاكم جديدة في بعض المقاطعات بدعم من مانحين ثنائين. وأعلنت وزارة العدل أن محاكم إضافية ستنشأ وأن موظفين قضائيين إضافيين سيعينون. وقد منعت قلة الموارد المفتشين القضائيين من العمل خارج العاصمة وأعاقت كثيراً تطوير مكتب أمين المظالم.

٤٠ - وتحتاج المهارات الأساسية في مجال إدارة المحاكم ووضع ميزانياتها إلى تعزيز. وقد تحسن الإبلاغ والتنسيق بين مختلف مستويات الإدارات القضائية والوزارة ولكن لا تزال توجد مشاكل اتصالية. لا سيما في المناطق الريفية. وبدأ موظفو الوزارة مؤخراً عقد اجتماعات في العاصمة مع المدعين العامين والقضاة في جميع المقاطعات، لمحاولة حل تلك المشاكل. وأجرت الوزارة أيضاً تقييمات مهنية لجميع موظفيها في مكتبهما الرئيسي، وكذلك مسحًا لهيكلها العام. ومن المتوقع أن يسفر تطبيق ما نتج عن ذلك من توصيات عن تحسين أداء الوزارة تحسيناً كبيراً.

٤١ - وبناءً على طلب من الجمعية الوطنية وزيري العدل والشؤون الخارجية، قدمت البعثة المدنية معلومات عن المعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها هايتي. واعتمدت وزارة العدل والشرطة الوطنية الهايتية تعليمات وزارية صيغت بمساعدة البعثة المدنية تتعلق بالاعتقال، والاحتجاز، والتفتيش، والمصادرة، والاحتجاز لدى الشرطة، ووافقت على توزيعها. وتجرى أيضاً مناقشة مشروع تعليم ب شأن استعمال اللغة الكريولية في نظام العدالة.

٤٢ - وواصلت البعثة المدنية تقديم التدريب في مدرسة القضاة بشأن مبادئ حقوق الإنسان واحترام الضمادات القضائية. وكان مركز المدرسة القانوني، الذي لم يتقرر إلى حد الآن، أحد المواضيع التي نوقشت في ندوة رئيسية حول استقلالية الهيئات القضائية ومركزها القانوني، نظمتها وزارة العدل يومي ٩ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم من المانحين.

سادسا - تعزيز حقوق الإنسان

٤٣ - وضعت قيود على أنشطة البعثة المدنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، خلال فترة الخمسة أسابيع التي تلت مباشرة تجديد ولايتها، في انتظار توافر الأموال. بيد أن البعثة تمكنت من انتاج برامج وثائقية فيديوية وإذاعية داخلية عن العنف ضد المرأة وعن تأهيل ضحايا العنف المنظم، بُشّرت على نطاق واسع. وبدأت البعثة تتعاون مع وزارة العدل في إنتاج برنامج تثقيفي تلفزي مرتيين في الأسبوع عن نظام العدل. وأشرفت البعثة المدنية في عدة إدارات على برامج إذاعية اشتراك فيها المستمعون بُشّرت من محطات محلية ودعى إلى الاشتراك فيها مسؤولون من الهيئات القضائية والشرطة لمناقشة عملهم والرد على أسئلة المستمعين.

٤٤ - ومن التطورات الجديدة في استعمال البعثة المدنية لأنشطة الثقافية كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان، إنتاج برنامج هايبيتي للدمى المتحركة صمم للردع عن "العدالة الأهلية" بإجراءات موجزة وإلقاء الجمهور عموماً عن الدور الحقيقي للشرطة والمحاكم. وعرض البرنامج في أنحاء البلد وشاهدته متفرجون عديدون ومتخصصون. ونظمت البعثة أيضاً رسم عروض حائطية عامة عن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، أحدها في سجن في جاكميل.

٤٥ - وواصلت البعثة تعاونها مع الوكالات الحكومية. وساعدت وزارة الشباب والرياضة والخدمة المدنية على تنظيم مؤتمر عن التثقيف المدني، وعقدت سلسلة ثانية من الحلقات الدراسية عن حقوق المرأة بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة.

٤٦ - وبدعم من المسؤولين المحليين ومن المنظمات غير الحكومية، نُظمت حلقات دراسية في مجال التثقيف المدني دامت يوماً أو يومين، في أنحاء البلد، وشددت على فهم نظام العدالة. وواصل مراقبو البعثة المدنية تدريب المدرسين الهايتين، وتعزيز معرفتهم بحقوق الإنسان، ودعم جهودهم لعقد حلقات دراسية في عدة مجتمعات محلية.

٤٧ - ولا يزال دعم العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الهايتية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز قدرتها على ذلك من الأولويات. وعقدت البعثة اجتماعات أخرى مع المشتركين في دورتها الدراسية التدريبية المكثفة التي دامت أسبوعين في آب/أغسطس. وواصلت بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية تعزيز المرافق الهايتية لتقديم المساعدة الطبية والاجتماعية والنفسية إلى ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وكانت البعثة أيضاً على وشك إكمال دراسة عن الآثار الطبية والنفسية التي يحدثها القمع، استناداً إلى خبرة أفراد الوحدة الطبية التابعة للبعثة، وإلى غيرهم من المحترفين في المجال الصحي.

٤٨ - وتواصلت أنشطة حل المنازعات مع زعماء الفلاحين، ومنظمات حقوق الإنسان، وسلطات البلديات والشرطة. وتضمنت هذه الأنشطة حلقة دراسية تدريبية للعمد والشرطة في ميلوت (كامب هايسيان) ولزعماء الفلاحين في ارتيبونيت وهي منطقة معروفة بالمنازعات العنيفة على الأرض. واشتراك محامون هايتيون يعملون مع البعثة المدنية، كمدربين وكموظفي اليونيسيف، في دورة تدريبية عن حل المنازعات نظمت

خصوصا لمراقبى البعثة. ويجرى حاليا الإعداد لمشروع للتدريب على الوساطة والوفاق ستنظمه البعثة في مدرسة القضاة.

العلاقات مع الوكالات الدولية ومع بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

٤٩ - واصلت البعثة، مثلما فعلت في الأشهر السابقة، تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة فيما يتعلق بمسك سجلات السجون ومسائل تتصل بظروف السجون. وتعاونت أيضا، حسب الاقتضاء، مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي إطار مشروعها المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن حل المنازعات، نظمت البعثة المدنية في المناطق الريفية في ارتيبونيت عروضا للدمى المتحركة تصف عملية وساطة في خلاف بين اثنين من الفلاحين. ومن الأنشطة المشتركة الأخرى إنتاج برنامج فيديو تدريبي على حل المنازعات وإنتاج مواد باللغة الكريولية.

٥٠ - وإلى جانب الاجتماعات التنفيذية الأسبوعية، واصل المدير التنفيذي للبعثة المدنية الاشتراك في الاجتماعات الأسبوعية بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الجمهورية، وأثار، حسب الحاجة، شواغل تتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وواصل أفراد البعثة المدنية الاشتراك في الأففرقة العاملة المعنية بالعدل وبالشرطة؛ وتتألف هذه الأففرقة من مسؤولين حكوميين، وممثلين عن "أصدقاء الأمم العام من أجل هايتي"؛ ومن أفراد من البعثة المدنية. وشددت المناقشات على تعزيز برنامج إصلاح قوة الشرطة والهيئات القضائية.

٥١ - وواصلت البعثة المدنية تعاونها الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، في بور أو برايس وبقية أنحاء البلاد، وتبادل المعلومات، وربط الصلة بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة والمسائل القضائية، ومساعدة حكومة هايتي على تطوير مؤسسات الشرطة الوطنية الهايتية. واشتركت البعثة المدنية أيضا في اجتماعات أسبوعية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي بشأن أنشطة الإعلام. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي تقديم دعم إداري كثيف إلى البعثة المدنية.

ثامنا - خاتمة

٥٢ - بدأ تشديد الحكومة والسلطات ذات الصلة والمجتمع الدولي على بناء المؤسسات والإصلاح يؤتى ثماره. ويجرى تدريجيا تعزيز المؤسسات الجديدة مثل الشرطة الوطنية الهايتية والإدارة الوطنية للسجون، ويوجد تغير ملحوظ في نظرية الجمهور إلى أداء الشرطة الوطنية الهايتية. وأسهم الإصرار المتواصل على المسائلة ورفض الاقفالات من العقاب في التحسن الذي حدث لحالة حقوق الإنسان. ومع ذلك، أظهرت بعض الأحداث التي جدت مؤخرا أن استمرار اليقظة ضروري. ويجب، بشكل ملح، حل الاختناقات وأوجه الضعف الهيكلية في النظام القضائي ليتمكن استعادة ثقة الجمهور، التي ضعفت، في نظام العدالة. ويجب مراقبة الإجراءات القانونية والمؤسسية مراقبة دقيقة لكي لا تفسر التدابير التي تتخذ لمقاومة الفساد أو للتصدي للأخطار التي تهدد أمن الدولة كأعمال تعسفية ترمي إلى وضع قيود على المنافسين السياسيين أو معاقبتهم.

والجوانب غير الملحوظة المتمثلة في الثقة والثقة في النفس، لا تقل أهمية عن احترام حقوق الإنسان والإجراءات القانونية في بناء دولة يسودها القانون.

٥٢ - وأوجه التحسن التدريجي هذه التي حدثت في أداء الشرطة الوطنية الهايتية وإدارة السجون، وإن كانت تبعث على الرضا، لم تقابلها عملية مماثلة في إعادة بناء المؤسسات الأخرى التي يعتمد عليها التمتع بحقوق الإنسان في مجتمع يسوده القانون، لا سيما الهيئات القضائية. ومن المشجع أنه توجد مقترنات معروضة حالياً على مجلس الشيوخ الهايتى للقيام بإصلاح للنظام القضائى توجد حاجة ماسه إليه، وهي مقترنات ستقدم، في حالة اعتمادها، دعماً برلمانياً لبداية إعادة تشكيل للقطاع القضائي حان أجل القيام بها منذ وقت طويلاً. بيد أن هذه المقترنات لن تصبح عنصراً هاماً في الجهد الرامى إلى إعادة تنشيط النظام القضائى إلا إذا حصلت على دعم واسع من القطاعات المعنية ومن المجتمع ككل. وإنى على يقين من أن تنفيذ عملية إصلاح قضائى متفق عليها وبالاتساع المطلوب، إضافة إلى الحاجة إلى التغلب على أوجه الضعف المتبقية في إدارة الشرطة والسجون، أمر يتطلب مساعدة متواصلة من المجتمع الدولى. ومثل ما أشرت إلى ذلك في تقريري السابق، فإن هذه المجالات هي التي شددت عليها البعثة المدنية منذ نشرها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهي أيضاً المجالات التي ستكون فيها البعثة، بفضل تجربتها الميدانية الكثيفة وخبرتها المتراكمة، قادرة على الالهام كثيراً في تعزيز الهياكل الرئيسية المكلفة بحماية حقوق الإنسان وتعزيز العملية الديمقراطية. وحكومة هايتي تشاطرني تقبيسي، وقد طلبت، في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجهها إلى "الرئيس بريفال (انظر المرفق) تمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي مدة ١٢ شهراً.

٥٤ - ولذلك، وبعد إجراء مشاورات مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، فإني أوصي الجمعية العامة بأن تأذن بتمديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي، في مستوى الحالى مدة اثنى عشرة شهراً عندما تنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مع التشديد على مساعدة السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى إعادة بناء وتعزيز المؤسسات الأساسية في مجتمع ديمقراطي قائم على القانون وعلى احترام حقوق الإنسان.

٥٥ - وإنى أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرى للعمل الخلاق والمتزمن الذى يقوم به مدير البعثة وموظفوه للوفاء بالولاية الموكولة إليهم.

المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

أتشرف بأن أحطكم علما بأن الحكومة الهايتية تود أن تجدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي لمدة تتواصل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وقد قامت البعثة، منذ بداية عملها في هايتي، بدور هام أسهم في دعم حماية حقوق الإنسان. ووجودها في البلد مطلوب لأن المؤسسات المكلفة بكفالة حقوق المواطنين لا تزال على درجة من الضعف من المُلح تداركه.

وفي هذا السياق، فإن حكومة هايتي مقتنعة بأن الدعم الذي تقدمه البعثة المدنية سيسمح بمواصلة عملية تعزيز المؤسسات، وتدريب موظفي السلطات العامة المعنيين ونشر المبادئ التي تحكم حقوق الإنسان.

(توقيع) ريني بريتال

- - - - -